Mr ABBOU Tahar

Département d'Anglais

Faculté des Lettres et des Langues

Université d'Adrar

The Origin of Food Problem in Africa

A Study Case: Ghana

Abstract

The present paper inquires in the origin of food issue in Africa, the reasons, consequences, and the different policies adopted to find a remedy. In other words, it aims at tracing how the foot prints of colonialism still looms at the horizons of present food issue in Africa. Ghana is chosen as a sample to be the field of this research for the following considerations. First, this former British colony shares common features with most African countries, and this allows generalising findings. Second, it represents a country which enjoys favourable conditions for agriculture, in other words, it has excellent climatic conditions, in addition to the varied reliefs and abundance of water, these factors together permit the elimination of the natural conditions such as desert land lack of water, etc., that may negatively affect agriculture. The third reason lies in the fact that this British former colony has much in common with the French former colony Algeria during the pre colonial, colonial and post colonial periods, to put it differently, they almost went through similar circumstances. This enables, to some extent, to determine and therefore generalise the role and responsibility of the European colonial powers in this issue if any.

The paper is divided into three distinctive parts, the first is devoted to the pre colonial period, where the agricultural sector is examined, to check to what extent the people of the Gold Coast achieved food self-sufficiency under subsistence economy. The second part deals with the changes that affected the agricultural sector throughout the colonial period, in this respect the different economic policies and development plans that had direct impacts on the agricultural sector are examined. The last part of the paper is devoted to the post colonial period where the agricultural sector is examined to check how far it could meet the Ghanaian's needs in terms of food. Besides, light is shed on the policies adopted by the succeeding governments to take remedial actions to bridge the food dependency gap.

The Origin of Food Problem in Africa A Study Case: Ghana

أصل مشكل الغذاء في إفريقيا دراسة حالة: غانا

ملخص :

يتناول المقال أصل مشكلة الغذاء في إفريقيا ، وبسبب صعوبة التطرق للموضوع بدراسة كل الدول الإفريقية حالة بحالة فإنه تم اختيار غانا أو ما كان يعرف بساحل الذهب قبل الاستقلال عن بريطانيا سنة 1957م كعينة لدراسة وفهم الموضوع ، وذلك للاعتبارات التالية :

أولا : هذه المستعمرة البريطانية سابقا تتقاسم خصائص عدة مع جل الدول الإفريقية ، وهو أمر يفيد في تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها .

ثانيا : إمتلاك هذا البلد لأهم المقومات الطبيعية لبناء قطاع زراعي مزدهر ، حيث تمثل الأراضي الزراعية ما يعادل 57 % من مساحته الإجمالية ، بالإضافة إلى التنوع في المناخ الذي يتدرج من الشمال نحو الجنوب - من سافانا جاف ، إلى غابي رطب – ووفرة المياه، واليد العاملة الزراعية التي تمثل قرابة نصف السكان. باختصار يمكن القول أن غانا بلدا زراعيا بامتياز، هذا العامل يسمح لنا باستبعاد فرضية أن الظروف الطبيعية للبلد هي السبب في فشل القطاع الزراعي في توفير الغذاء.

ثالثا : هذه المستعمرة البريطانية السابقة مرت بمراحل وظروف مشابهة إلى حد كبير بالمراحل والظروف التي مرت بها المستعمرة الفرنسية السابقة _ الجزائر، مع اختلاف وحيد يتمثل في كون الأولى مستعمرة غير مستوطنة، بمعنى أن الأوربيين لم يستوطنوا غرب إفريقيا عموما إلا القلة من الرسميين العاملين في الحكومة أو من المستثمرين ورجال الدين بسبب الخوف من الإصابة بالأمراض المتنقلة بواسطة البعوض وخاصة الحمى الصفراء القاتلة، وبسببها كانت المنطقة تسمى "بمقبرة الرجل الأبيض"، أما الثانية فكانت مستعمرة مستوطنة بمعنى أن الفرنسيين استوطنوا أراضي الجزائر، وهذا الاختلاف لم يكن له الأثر الكبير في التوجهات السياسية الاقتصادية للقوتين الاستعماريتين ، الا أن هذا العامل يفيدنا لاحقا في تعميم النتائج المتعلقة بتحديد دور ومسؤولية القوى الاستعمارية في العجز الذي عرفته مختلف القطاعات الزراعية في البلدان الإفريقية عن توفير الغذاء للسكان في فترة ما بعد الاستعمار.

تنقسم المداخلة إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يخصص للفترة التي سبقت بسط السيادة الاستعمارية البريطانية على غانا وفيها سنحاول دراسة تنظيم القطاع الزراعي ومدى تمكن المزارعين المحليين من تلبية حاجات السكان من الغذاء في ظل القطاع الزراعي التقليدي، أو ما كان يعرف باقتصاد الكفاف subsistence economy.

الجزء الثاني : من المداخلة يغطي الفترة الاستعمارية وفيها سنتناول بالدراسة والتحليل مختلف التغييرات التي مست القطاع الزراعي التقليدي، سواء تلك التي كان مصدرها المزارعون المحليون أنفسهم، أو تلك التي كان مصدرها السلطات الاستعمارية على المستويين المحلي والمركزي ، وفي هذا الإطار سيتم التركيز على مخططات التنمية الصادرة عن السلطات الاستعمارية المحلية ونعني بذلك تحديدا المخطط العشاري (1919-

1929) للسير قوقسبرغ وأثره على القطاع الزراعي، بالإضافة إلى مختلف المخططات التنموية الصادرة عن السلطات الاستعمارية على المستوى المركزي وأثرها على القطاع الزراعي، وفي هذا السياق سنتناول :- مخطط التنمية الاستعمارية لسنة 1929 ، مخطط التنمية والرفاه الأول سنة 1940 ومخطط التنمية و الرفاه الثاني لسنة 1945 .

إضافة إلى هذه المخططات سيتم التطرق لبعض القوانين المنبثقة عن المؤتمر الامبريالي لسنة 1926 وقانون التعامل التفضيلي الامبريالي المنبثق عن مفاوضات بريطانيا، الهند ودول الكومنو يلث التي جرت بأوتاوا سنة 1932، وكانت هذه القوانين تهدف إلى دعم وحماية الاقتصاد المركزي من الهزات التي لحقته عقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 ، وكانت تصب أيضا في إطار مسألة على قدر كبير من الأهمية، تتمثل في بناء اقتصاديات المحيط (اقتصاديات المستعمرات) والتي مهمتها الأساسية توفير المواد الأولية لاقتصاد المركز (الإمبراطورية) واستهلاك المواد المصنعة الواردة من هذا الأخير.

وقد نالت هذه المسألة قسطا كبير من الدراسة والبحث على يد كبار منظري الاقتصاد في العالم الثالث ونذكر منهم المصري سمير أمين، و البرازيلي كاردوزو، والشيلي سونكل و الأرجنتيني راؤول بريبيش، حيث أستحدث هذا الأخير مفهوم Centre and Periphery وهو ما ترجمه الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ، رئيس منتدى العلم الثالث إلى نظرية : القلب والتخوم ، وسنرى الى أي مدى نجحت القوى الاستعمارية عموما وبريطانيا خصوصا في تجسيد هذا المفهوم من خلال سياساتها التنموية الاستعمارية وذلك ببناء اقتصاديات المستعمرات على مبدأ اقتصاد المنتوج الوحيد (Mono Product Economy) ونعني أن بريطانيا عملت على تخصيص اقتصاد كل مستعمرة في إنتاج منتوج وحيد ، سواء كان ذلك من المحاصيل النقدية Cash Crops أو المعادن الخام Raw Materials حسب الموارد والإمكانات المتاحة في كل مستعمرة ، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بناء اقتصاد تانزانيا على إنتاج الحلفاء ، واقتصاد غانا على إنتاج الكاكاو ، واقتصاد زامبيا على إنتاج النحاس ، وهكذا... وتقوم هذه المستعمرات التي تمثل التخوم (المحيط) بتزويد اقتصاد القلب (المركز) بهذه المواد الأولية ليتم تصنيعها وإعادة إرسالها مصنعة لأسواق التخوم.

لإنجاز هذا البحث تم اعتماد بعض المصادر الأولية تتمثل في أرشيف للتقارير الاستعمارية لسنوات 1929،1932،1940 ومراسلات صادرة عن وزارة المستعمرات في إمبراطورية بريطانيا، وأيضا وثائق متعلقة بنتائج المؤتمر الإمبريالي لسنة 1926م ، وإحصائيات صادرة عن وزارة الغذاء والزراعة لجمهورية غانا. وبالنسبة للمصادر الثانوية (الكتب والمراجع والمجلات العلمية) سيتم اعتماد بحوث ومقالات لمتخصصين في الشأن الغاني أمثال : جي بي كاي ، ، مايكل كراودر، ولتر رودني، رودا هاورد ، ادو بواهن...وغيرهم .

لمحة تاريخية:

إن جمهورية غانا بحدودها الجغرافية الحالية لم تكن موجودة قبل الاستعمار حيث كان النظام السياسي السائد بغرب إفريقيا يغلب عليه الطابع القبلي خاصة بعد تلاشي الممالك والإمبراطوريات التي مرت بالمنطقة وعرفت تنظيما سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا مميزا ونذكر من تلك

الإمبراطوريـات والممالـك على سـبيل المثـال إمبراطوريـة غانـا القديمـة، إمبراطورية مالي ومملكة سنغاي وتجـدر الإشـارة هنـا إلـى أن جمهوريـة غانـا الحديثة لا علاقة لها بإمبراطورية غانا القديمة خاصة من الناحية الجغرافية أمـا عن مصدر تسمية الأولـى بـذالك فيعـود إلـى مبـادرة مـن أول رئيـس لسـاحل الذهب بعد استقلاله عن بريطانيا سنة 1957 الزعيم كوامي نكروما حيث قرر تغيير التسمية التي جاء بها الأوروبيون حيث كانوا لا يبالون بالتسميات الأصـلية للاماكن بل كانوا يطلقون عليها أسماء مرتبطة بما تتميـز بـه كـل منطقـة مـن ثروات وبما إن المنطقة كانت غنية بالذهب أطلقوا عليها اسم سـاحل الـذهب على غـرار سـاحل الحبـوب فـي إشـارة إلـى غنيـا وسـاحل العـاج الـذي بقـي متحفظا بالتسمية الاستعمارية وساحل العبيـد فـي إشـارة إلـى توغـو وبحيـرة الزيت في إشارة إلي نيجيريا الخ.

قبل مؤتمر برلين 1884-1885 الذي تم بمـوجبه تقسـيم إفريقيـا بيـن الـدول الأوروبية الاستعمارية ورسم خارطـة إفريقيـا الحديثـة بنـاءا علـى ذلـك التقسـيم كانت غانا تنقسم إلى ثلاث مناطق : الأولى تمثل الشريط الساحلي لخليـج غنينـا وتسكنها قبائل الفانتي، الثانية في الوسط وتسكنها قبائـل الاشـانتي، الثالثـة فـي الشمال وتسكنها قبائل التمالي. بعد مؤتمر برلين المشار اليه تم وضع المنـاطق الثلاثة ضمن حصة بريطانيا تحت اسم ساحل الـذهب بالإضـافة إلـى مسـتعمرات ثلاثة أخرى بغرب إفريقيا وهي نيجيريا سيراليون وغامبيا.

المؤهلات الزراعية لغانا:

تقع جمهورية غانا بين خطي عرض 5 و 11 شمالا وبيـن 3.7 غربـا إلـى 1.14 شرقا تبلغ مساحتها 237873 كيلومتر مربع و تمتلك أهم المقومات الطبيعية لبناء قطاع زراعـي يلـبي حاجيـات السـكان مـن الغـذاء حيـث تمثـل الأراضـي الصالحة للزراعة 57 % من المساحة الإجمالية، بالإضافة للتنوع في المناخ الذي يتدرج من الشمال نحو الجنوب من سافانا جاف إلى غابي رطب ووفـرة في المياه واليد العاملة الزراعية المؤهلة حيث تمثـل قرابـة نصـف السـكان و منه نستنتج أنا غانا بلدا زراعياً بامتياز .

الجزء الأول من المداخلة سنحاول من خلاله معرفة حالة القطاع الزراعي في ساحل الذهب قبل بسط السيادة البريطانية و هل كان يلبي حاجة السكان من الغذاء. ان توسيع الزراعات الغذائية و ترقية الصادرات الزراعية كان من أولويات تجار أكرا . في الفترة من 1818 إلى 1822 قام مجموعة من التجارة الأوربيين بتشجيع زراعة الذرة الهندية على نطاق واسع بغرض التصدير حيث وفي خلال نفس الفترة تمكنوا من تصدير 150.000 باشل[1] من الذرة إلى ماديرا و جزر الهند الغربية[2]. و في سنة 1824 قامت السفن الأمريكية و البريطانية بشراء أول محصول من الذرة في منطقة كريستيان بورغ قرب أكرا[3]. إن عمليات تصدير الذرة هذه لا تعني بالضرورة أن سكان ساحل الذهب حققوا اكتفائهم الذاتي من الغذاء و هم بالتالي يصدرون الفائض لأن الذين كانوا يتحكمون في دواليب التجارة الخارجية في تلك الفترة غالبيتهم من الأوربيين وبالتالي فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي لم يكن من أولوياتهم بل كان هدفهم هو البحث عن الربح. و يقول داريل فورد باحث بريطاني في الانثروبولوجيا أن الشعوب التي كانت في ساحل الذهب كانت تعيش على الأنشطة الاقتصادية الأساسية التي كانت موجودة في جل المجتمعات البدائية قبل الحقبة الاستعمارية و المتمثلة في الزراعة، جمع الثمار البرية، الصيد ، صيد الأسماك و تربية المواشي[4]. الزراعة كانت تمثل النشاط الأساسي لمختلف القبائل التي كانت تعيش في ساحل الذهب وكان الإنتاج الزراعي يتمثل في محاصيل متنوعة بتنوع مناخ وتضاريس المنطقة حيث كانت المناطق الغربية الممطرة تتميز بإنتاج المحاصيل الدرنية كالبطاطا وغيرها، الأرز، البقول، الذرة وزيت النخيل[5]، مناطق السفانا كانت تتميز أساسا بإنتاج الحبوب وخاصة القمح والشعير و الدخن بالإضافة إلى الخضروات وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين رغم وصفهم بالبدائية

---

1 باشل bushel وحدة قياس وزن تعادل 36,5 لتر

2 Ray A. Kea, Plantations and Labour in the South-east Gold Coast from the Eighteenth to the Mid Nineteenth century, African Studies Series 86, Edited by Robin Law, Cambridge University Press, p.131

3 نفس المرجع, ص.131

4 Peter Duignan and L. H. Gann " The Pre Colonial Economies of Sub-Saharan Africa ", Colonialism in Africa 1870-1960, Cambridge University Press, 1975, Vol. 4, p. 34

5 Harvey M. Feinberg, Africans and Europeans in West Africa, Vol. 79, part 7, The American Philosophical Society, Independence Square Philadelphia, 1989, p.17

حسب ماورد عن داريل فـورد، إلا أنهـم كـانوا يتعـاملون مـع المشـاكل الزراعيـة باستعمال تقنيات ومهارات بعضها لازال يستعمل حـتى اليـوم كالـدورة الزراعيـة مثلا، استعمال الأسـمدة الطبيعيـة كالرمـاد وفضـلات الحيوانـات، إقامـة السـدود البسيطة لمقاومة انجراف التربة، إضافة إلى مكافحة بعض الإمراض التي تصيب المحاصيل.

أهم المحاصيل التي كانت تمثل غالب قوت السكان

أ-الحبوب:

1. الدخن : وهو نوع من الحبوب ينموا في المناطق الدافئة ويتميز بغلتين في السنة حيـث كـان الإنتـاج يكفـي حاجـة السـكان والفـائض كـان يبـاع للتجـار الهولنديين والبريطانيين لإطعام العبيد على متن السفن التى كانت تعبر المحيـط الأطلسي نحو العالم الجديد.

2. الأرز: كان يعتبر المحصـول الأساسـي فـي المنـاطق الجنوبيـة الغربيـة حول أكسيم وكان الإنتاج منه وفيـرا بفضـل الظـروف الطبيعيـة المواتيـة حيـث كان المعدل السنوي لتساقط الأمطار يتجاوز 200 ميليمتر.

3. الذرة: الذرة الغينية كانت تنتج في المنـاطق الشـمالية وكـانت موجهـة أساسا لاستهلاك المحلي

ب-المحاصيل الدرنية

1/البطاطس الحلوة: تنتج في المناطق الشمالية ويصل وزن الحبة منها إلـي 40 رطلا وتعتبر غذاء غنيا بالكربوهيدرات والفيتامينات إلا إنها فقيرة من البروتينات[6].

2. الكسافا: وتسـمى أحيانـا دقيـق البقـرة أو نبـات المنيهـوت وهـي عبـارة عـن محاصيل درنية تجفـف بعـد جنيهـا وتسـحق للحصـول علـى دقيـق يسـتهللك دون طهـي أو بعـد طهيـه وهـي تمثـل غـالب قـوت بعـض القبائـل لوفرتهـا وغناهـا بالكربوهيـدرات وتجـدر الإشـارة هنـا أيضـا إلـى أن الفـائض منهـا كـان يصـدر. بالإضافة إلى الزراعة كانت هنـاك أنشـطة مكملـة لتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي فـي الغذاء لدى سكان سـاحل الـذهب قبـل بسـط السـيادة البريطانيـة وتتمثـل هـده الأنشطة في:

1. الصيد: كان هدا النشاط من أهم مصادر الحياة للشعوب البدائيـة كـان شـعب ألغا في جنوب ساحل الذهب مثلا يـوفر كـل احتياجـاته مـن اللحـوم عـن طريـق

6 R. Miller, Africa, Hazell Watson & Winey Ltd., Aylesbury, Bucks, Great Britain, 1967, p. 89

الصيد من أهم الحيوانات البرية التي كانت هدفا للصيادين الأرنـب الـبري، الأيـل، الخنزير البري، والذئاب[7]

2. تربية المواشي: تربية المواشي من اجل لحومها وجلودهـا كـانت شـائعة بيـن الشعوب القاطنة حول انهار الـبرا، انكروبـا، وفولتـا حيـث كـانوا يقومـون بتربيـة الأبقار الأغنام الماعز والخنازير إضافة إلى الدواجن ومما يـدل علـى أن السـكان المحليين استطاعوا تحقيق اكتفائهم الذاتي من اللحوم بأنواعها هو أن الأوروبيين كانوا يتزودون لسد حاجياتهم مـن هـذه المـادة مـن الفـائض منهـا علـى سـكان المحليين ويقول بهدا الصدد بوسمان أن قطعان الأبقار كانت ترعى في المناطق الداخلية وان أعدادا هائلة منها كانت تتكاثر حول منطقة أكرا[8].

3 صيد الأسماك:صيد الأسـماك كـان يعتـبر مـن أهـم الأنشـطة الاقتصـادية فـي المنطقة الساحلية وحول ضـفتي نهـر فولتـا وكـانت تسـتعمل فـي هـذه الحرفـة وسائل تقليدية قوارب وشبكات صيد إلى جانب وسائل معدنية حادة[9] ورغم ذالـك فان الإنتاج كان وفيرا في ظل غياب وسائل تخزين ونقل مكيفة في ذالك الوقت فـان الصيادين كانوا يبيعون إنتـاجهم ليسـتهلك طازجـا والفـائض يجففـونه لينقـل إلـى الأسواق الداخلية.

مما سبق ذكره نلاحظ أن سـكان سـاحل الـذهب فـي ظـل اقتصـاد الكفـاف كانوا مكتفين ذاتيا من حيث الغذاء بل كانوا يصدرون الفائض في بعض المنتجات كالحبوب مثلا، وفي هذا الصدد يقـول فينـبرغ: "كـان أربـاب الشـركات يشـترون الحبوب، الحيوانات وأطعمة أخرى من سـكان سـاحل الـذهب لشـركات السـفن التي كانت تنشط في التجارة على طول الساحل الغربي لإفريقيا"[10]

في الجزء الثاني من المداخلة سنحاول معرفة التغييرات التي حصلت في القطاع الزراعي بعد بسط السيادة البريطانية على ساحل الذهب. تجدر الإشارة الى أن التحول التدريجي من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي بدأ قبل بسط السيادة البريطانية على ساحل الـذهب، فمنـذ إقـرار البرلمـان البريطـاني إلغـاء تجارة العبيد سنة 1807 [11] و الذي صار تطبيقه فعليا مع النصف الثاني من القرن التاسع عشـر بـدأ التفكيـر فـي إيجـاد نشـاط اقتصـادي مربـح لتعـويض نشـاط تجارة العبيد هذا من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد آليات لإدماج إقتصـاد المسـتعمرة في اقتصاد الإمبراطورية في إطار مفهوم اقتصاديات المحيط أو التخـوم واقتصـاد المركز

7 Irene Odotei, Pre colonial Economic Activities of Ga, Research Review (NS), Vol.11, Nos 1&2, 1995, p.63
8 Harvey, op. cit.,p. 17
9 Ibid., p.17
10 Harvey, op. cit., p. 17
11 Godfrey N. Brown, An Active History of Ghana, Vol. 1 From the Earliest Times to 1844, George Allen & Unwin Ltd, London, 1961 p. 72

أن الفراغ الاقتصادي الذي تركه إلغاء تجارة العبيد دفع أيضا بأصحاب رؤوس الأموال إلى التفكير في أنشطة بديلة تكون في نفس الوقت مربحة إلا أن رؤوس الأموال وحدها ليست كافية باعتبارها فقط عامل من عوامل الإنتاج ومنه بدأ التفكير في الأرض وكيفية السيطرة عليها باعتبارها أهم عوامل الإنتاج من خلال إحداث تغييرات على نمط ملكية الأراضي و التي كانت على النحو التالي:

1. الأرضي التابعة للعرش و هذه كانت تحت سلطة زعيم القبيلة .
2. الأراضي العائلية و هي عبارات عن مساحات تمنح للعائلات قصد الانتفاع، يعمل أفراد العائلة الواحدة وفق نظام تقسيم عمل معين في اطار اقتصاد الكفاف .
3. الأراضي الفردية و هي عبارة عن ملكية يمنحها زعيم القبيلة لأشخاص معينون كمكافأة لهم نظير تقديم خدمة معينة للقبيلة خاصة في فترات الحروب بين القبائل .

ومنه فان أهم القرارات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية البريطانية في ساحل الذهب مباشرة بعد بسط سيطرتها عليها من أجل إحاث التغيير الذي يخدم أهدافها هي قانوني الأرض لسنتي 1894و 1897 حيث يقضيان بوضع الأراضي الغير مستغلة بما فيها الفلاحية و المنجمية تحت تصرف السلطات الإستعمارية[12]. هذا الاجراء الذي بررته هذه الأخيرة بحماية زعماء القبائل الذين تعود إليهم ملكية الأرض من التعاملات الغير مشروعة و المشبوهة مع أصحاب رؤوس الأموال الاوربيين و لكن طبقة النخبة و زعماء القبائل رأوا في ذلك تدخلاً في شؤونهم و محاولة لمصادرة اراضيهم، وكرد فعل على هذا الإجراء قرروا انشاء جمعية حماية حقوق السكان الاصليين و قاموا سنة1906 بإرسال وفد بقيادة كاسلي هايفورد لمقابلة جوزيف شامبرلين الذي كان يشغل أنذاك منصب كاتب الدولة و قدموا له عريضة يشرحون فيها عدم شرعية قانوني الأرض لسنتي 1896 و 1894 و بأنه ليست هناك أراضي ضائعة أو غير مملوكة، و تمكن الوفد من اقناع كاتب الدولة البريطاني حيث أصدر أوامر بإلغاء القانونين وواصلت هذه الجمعية نشاطها في الدفاع عن مصالح السكان المحليين حيث نجحت أيضاً في إلغاء قانوني الغابات الذان يمنحان السلطات الاستعمارية حق استغلالها .

أن هذا الصراع حول ملكية الأرض باعتباره أهم عوامل الانتاج و الذي انتهى لصالح السكان المحليين لم يثن السلطات الاستعمارية عن السير في مخططها القاضي باستبدال اقتصاد الكفاف باقتصاد يعتمد بالأساس على المحاصيل النقدية، إن نية بريطانيا في السير في هذا الاتجاه جاءت بعد أن أدركت أن فرض احترام قانون إلغاء تجارة العبيد بالقوة غير مجد و أنه لابدمن

12 Adu Boahen, Ghana : Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Longman, 1975, p. 59

إيجاد نشاط اقتصادي بديل و منه جاءت فكـرة تشـجيع انتـاج المحاصـيل النقديـة كبـديل لتجـارة العبيـد لتضـرب بـذلك السـلطات البريطانيـة عصـفورين بحجـر فبالإضافة الى أن هذا النشاط الاقتصادي البديل يضمن لبريطانيـا امـداداتها مـن المواد الاولية اللازمة لتشـغيل مصـانعها لتقـوم بعـد ذلـك بإرسـالها مصـنعة إلـى المستعمرات باعتبارها لسـواقا لتصـريف منتجاتهـا و منـه نـرى أن المسـتعمرات تقدم خدمة مزدوجة لاقتصاد المركـز، أي أنهـا تـزوده بـالمواد الأوليـة و تسـتهلك فائض انتاجه و ذلك وفق علاقـة اقتصـاديات المحيـط و التخـوم باقتصـاد المركـز (انظر الشكل 1) و يقول أحد الانجليز مجسداً هذا المفهـوم: "هنـاك 40 مليـون أفريقي عار و آلات تصنيع القطن بمانشستر تنتظر أن تكسوهم".[13]

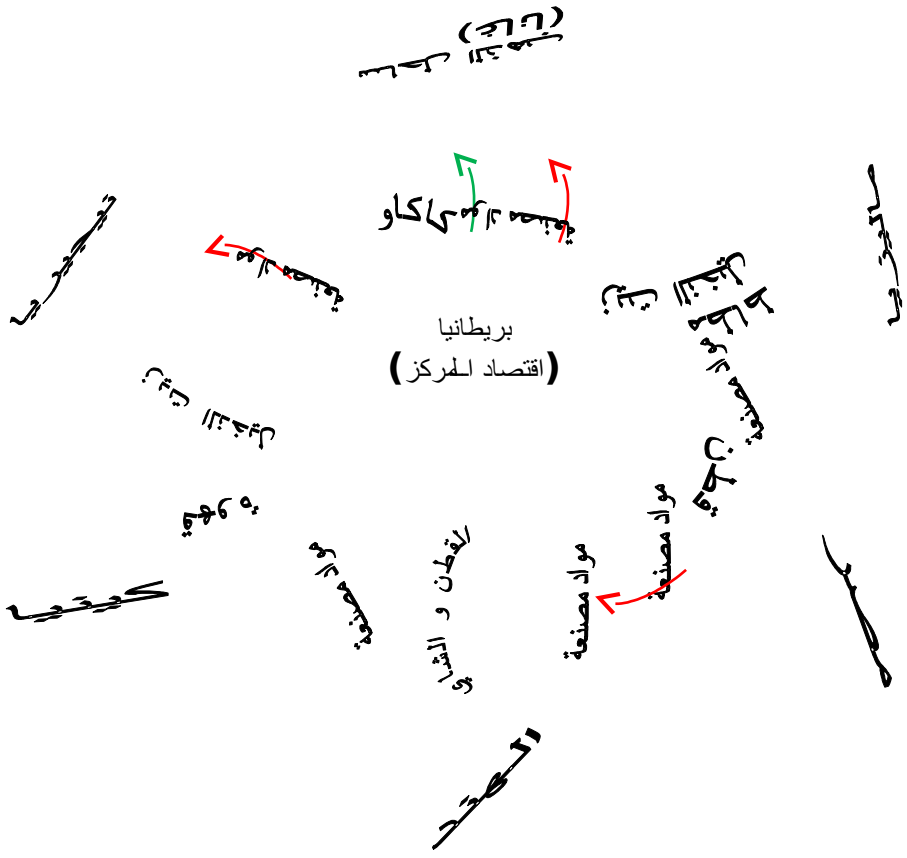

الشكل 1 : اقتصاد المركز و اقتصاديات التخوم - نموذج بريطانيا

13 http://www.studentsfriend.com/sf/part2see/part2-3html

و في الواقع أن هذا المفهوم هو نتاج للتقسيم الدولى للعمل و الذي يخصص المستعمرات في انتاج المواد المصنعة وفق النموذج التالي :

و في هذا الصدد يقول المؤرخ الغاني آدو بواهن : "شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر التحول من تجارة العبيد إلى اقتصاد المحاصيل النقدية و ليس هناك مجال للشك في أن البعثات التبشيرية لعبت دوراً حاسما في احداث هذا التغيير "[14]. و في نفس الاطار تجدر الاشارة إلى أن الحكومة الاستعمارية بذلت جهود كبيرة من أجل تشجيع المزارعين المحليين للانخراط في الزراعات النقدية و التخلي عن اقتصاد الكفاف[15]

و قد نجحت السلطات الاستعمارية في سياستها هذه من خلال التجار الاوربيين الذين كانوا يمنحون المزارعين المحليين أثمان تحفيزية مغرية مقابل محصول الكاكاو بل ذهبوا أبعد من ذلك إلى تقديم المساعدات التقنية للفلاحين لتحسين الانتاج و هذا بالتنسيق مع البعثات التبشيرية و بدأ التحول التدريجي من انتاج الغذاء إلى انتاج محاصيل نقدية تصدر لاقتصاد المركز من أجل تصنيعها، هذا التحول جاء بتغييرات جذرية في بنية الاقتصاد التقليدي. و في هذا الاطار يقول الاقتصادي سمير امين: "في سنة 1914 ، ساحل الذهب كان قد انجز أهم البنى التحتية الاقتصادية و الاجتماعية التي يحتفظ بها حتى اليوم"[16]. و يضع سمير أمين تصنيفا يقسم من خلاله المستعمرات إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأول مستعمرات اليد العاملة مثل الجزائر، كينيا و غيرها أين تمكن المهمة الاساسية للأفارقة في توفير اليد العاملة للمؤسسات و الشركات الاستعمارية. الصنف الثاني يعرف بمستعمرات التجارة مثل ساحل الذهب نيجيريا، أوغندا، تونس، المغرب، و غيرها و فيها تمكن المهمة الأساسية للأفارقة في توفير المواد الأولية.
الصنف الثالث يعرف بمستعمرات منح حق الامتياز مثل المستعمرات البرتغالية و كذا

14 Boahen, op. cit.,p.84
15 Edward Reynold, *The Task of Economic History,* The Journal of Economic History, Vol. 35, No. 1, (March, 1975) p. 97

16 Samir Amin, L'Afrique de l'Ouest Bloquée, Paris, les Editions de Minuit, 1971, p. 67

التي تقع في المنـاطق الاسـتوائية أيـن تتحكـم الشـركات الاسـتعمارية فـي اليـد العاملة و المنتوج[17].

اذاً بعدما انخرط المزارعون المحليون في المحاصـيل النقديـة و خاصـة الكاكـاو بسبب الاسعار المغرية الـتى كـان يقـدمها التجـار الاوروبيـون و الـتي كـانت فـي حقيقة الامر فخاً لم يدرك المزارعون المحليون انعكاساته السلبية اللاحقة، ارتفع الانتاج بصورة ملحوظة (انظر الجدول 1) مما طرح مشكل نقص البنى

السنوات	1900	1902	1904	1906	1908	1910	1912	1914	1916	1919
الكميـــــة /بالطن	500	2400	5200	9100	12900	23.00	39200	51900	72200	176200

الجدول 1: إنتاج الكاكاو بساحل الذهب خلال الفترة من 1900 إلـى 1919

التحتية لمسايرة هذه الزيادة في الانتاج و منه جاء اقرار المخطط العشاري مـن حاكم سـاحل الـذهب السـير فريـديرك غوغسـرغ سـنة 1919 ، حيـث مـن خلال تحليل توزيع اعتمادات المخطـط (أنظـر الجـدول 2) نجـد أن حصـة الاسـد منهـا مخصصة لبناء و تطوير شبكات النقـل البريـة و السـكك الحديديـة بالإضـافة إلـى مـواني الشـحن و يمكـن ملاحظـة ذلـك بوضـوح مـن خلال جـدول توزيـع اعتمـاد المخطط العشاري (1919 - 1929).

الجدول 2: توزيع اعتمادات المخطط العشاري لغوغسـبرغ (1919 - 1929)

القطاعات	الاعتمـــادات بملايين الجنيهات
بناء ميناء تاكورادي	2
السكك الحديدية	14.5
الطرقات	1
شبكات المياه	1.9
شبكات الصرف و تحسين المدن	1.9

17 http://science.jrank.org/pages/8687/colonialism-Africa-Typologies-colonialism.html #ixzz23Mapure9

أشغال المياه و الكهرباء	2
البنايات العمومية	1
البريد و التلغراف	0.09
عمليات المسح و رسم الخرائط	0.2
المجموع	**25.59**

المصدر : Adu Boahen, op. cit, p. 11

بعدما ادرك غوغسبرغ أن البنى التحتية المتوفرة خاصة في مجالي النقل و الشحن تعيق الاستغلال الأمثل لثروات المستعمرة أقر مخططه العشاري هذا والذي خصص فيه 70 % لسكك الحديدية، الطرقات، المواني، البريد و التلغراف و مسح الأراضي مقابل 22.1 % للرفاه و تحسين ظروف المدن و منه نستنتج أن المخطط يهدف بالأساس إلى تطوير وسائل النقل و الشحن لمواجهة الارتفاع المحسوس في الصادرات من المواد الأولية لتكريس مفهوم التقسيم الدولي للعمل و بالتالي دمج اقتصاد ساحل الذهب باعتباره أحد اقتصاديات التخوم في اقتصاد الامبراطورية البريطانية باعتباره اقتصاد المركز و يؤكد في هذا السياق رونالدواوليفر أن شبكات السكك الحديدية و الطرقات كانت تتمركز حول مناطق انتاج الكاكاو و كذا المناجم[18]. كما نلاحظ من خلال جدول توزيع اعتمادات المخطط العشاري أن الرفاه و تحسين ظروف المدن نال نسبة 22.1% من مجموع الاعتمادات في حين أن هناك اغفال تام لقطاعين هامين هما الصحة و التعليم و هو ما يكشف عن توجه عام للسياسات الاستعمارية المبنية على استغلال ثروات الشعوب المستعمرة دون مراعاة لحقوقهم الأساسية المتمثلة في الرعاية الصحية و التعليم.

كان من نتائج تطبيق المخطط العشاري أن تضاعفت صادرات الكاكاو و اربع مرات خلال الفترة من 1914 إلى 1924 أي من 50 ألف طن إلى 200 ألف طن لتقفز إلى 300 ألف طن سنة 1935 ليصبح ساحل الذهب أول منتج للكاكاو في العالم و تجدر الاشارة إلى أن كل صادرات المستعمرة شهدت ارتفاعاً بفضل الانعكاسات الايجابية للمخطط العشاري على البنية التحتية للنقل و الشحن ، بهذا الانجاز ترك غرغسرغ بصمات واضحة في تاريخ المستعمرة حيث يقول فيليب كيرثن بهذا الخصوص "لقد نجح في أن يجعل شخصه الأكثر حضوراً في ذاكرة السكان المحليين من جملة الحكام الذين مروا على ساحل الذهب ... كان ذلك خصوصاً بسبب انشائه لبنية تحتية لتنمية اقتصادية لاحقة و ايضاً بسبب انجازه في مجال التعليم[19]".

يمكن القول أيضاً أن المخطط العشاري لغوغسبرغ ساهم الي حد كبير في هيكلة اقتصاد ساحل الذهب في شكل إقتصاد محيط حيث وضعه في

18 R. Oliver and A. Atmore, Africa Since 1800, Cambridge University Press, 1994, p. 125
19 Philip D. Curtin, *Guggisberg*, The American Historical Review, Vol. 73, N°. 3 (Feb., 1968), p. 873

الطريق ليصبح اقتصاد منتجا للموارد الأولية بل أكثر من ذلك اقتصادا مبنيا علي منتوج واحد MONO CROP ECONOMY وحسب سمير أمين فان التوجه نحو هيكلة اقتصاد ساحل الذهب على هدا النحو بدأ مع بداية القرن العشرين ويقول في نفس السياق إن قواعد البنية الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية والتي تحتفظ بها غانا الى وقتنا الحاضر وضعت أسسها منذ سنة 1914.

إن الهدف النهائي والبعيد المدى للدول الاستعمارية بما فيها بريطانيا على المستوى المركزي هو إقامة اقتصاديات تخوم مختصة في استخراج وإنتاج المواد الأولية لتلبية حاجيات المصانع الأوروبية وخدمتها ثانية من خلال تصريف منتجاتها في أسواق المستعمرات.

هذه العلاقة تطرق لها العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم راؤول بريبش في اطار نظرية التبعية حيث يقول إن اقتصاد العالم ينقسم الى الدول المصنعة ممثلة في اروبا الغربية والولايات المتحدة وهذه تمثل المركز ومنتجي المواد الأولية ممثلين عموما في المستعمرات السابقة وهي تمثل التخوم أو المحيط[20]

استمر تكريس اليات ربط اقتصاديات المحيط باقتصاديات المحيط باقتصاد المركز من خلال جملة من الإجراءات ولعل من أهمها إقرار مخطط التنمية الاستعماري سنة 1929[21] والذي حمل في ظاهره تطوير قطاعي الفلاحة والصناعة في المستعمرات حسب البرتيني حيث يقول: "يهدف مخطط التنمية الاستعماري الي مساعدة وتنمية الفلاحة والصناعة في المستعمرات وبالتالي ترقية التجارة مع الصناعة في المملكة المتحدة."[22] أما الأسباب الخفية لإقرار مخطط التنمية الاستعماري بالنظر الى توقيته الذي جاء مباشرة مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 حيث كشف النائب توماس جي أمام نواب البرلمان البريطاني قائلا: "إن هذا الإجراء اتخذ من طرف الحكومة العمالية ليس لأننا نؤمن بتنمية المستعمرات و ان ذلك ضروري ومستعجل بل اعتقد أن الإجراء هو من اجل التعامل مع البطالة"[23] . أن مثل هذا التصريح يكشف عن النوايا الحقيقة للحكومة البريطانية والتي تصب في خدمة مصالحها بالدرجة الأولى وان كان الإجراء يهدف في ظاهره الي تحسين البنية الاقتصادية للمستعمرات لإنعاش اقتصاديتها المبنية على انتاح المواد الأولية[24].

دائما وفي إطار إيجاد حلول للازمة الاقتصادية العالمية لجأت الحكومة البريطانية إلى إقرار اتفاقية التفضيل الامبريالية سنة 1932 عقب مفاوضات

---

20 http://en.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BA1_Prebisch, 15/01/2013
21 Albertini, R. V., Decolonization, London, 1971,p.104
22 Ibid., p.104
23 Barbu Niculescu, Colonial Planning A Comparative Study, London, George Allen & Unwin LTD, 1958, pp. 58-59

24 Lee, J. M., and Petter Martin, The Colonial Office, War and Development Policy, London, Maurice Temple Smith, 1982, p.46

اوتاوا بين بريطانيا من جهة والهند والمستعمرات التي سميت لاحقا بدول الكومنويلث من جهة أخرى، ويتخلص مضمون الاتفاقية التي كانت في أساسها تهدف الي حماية الاقتصاد البريطاني، في تقليص أو إلغاء الرسوم على الوردات البريطانية من مجموعة الكومنويلث، أيضا تلتزم المستعمرات بعدم بيع موادها الأولية لغير بريطانيا (اقتصاد المركز) إلا في إطار نظام حصص محدود[25] والجزء الأكبر من صادرات المستعمرات من المواد الأولية يذهب الى بريطانيا وبأسعار تفضيلية أي بأقل من الأسعار المتداولة في الأسواق العالمية لتقوم بإعادة بيعه والاستفادة من الأرباح التي كان من المفترض أن تعود على المستعمرات. لم تكتف الحكومة البريطانية بذلك بل فرضت رسوم ب 10% على السلع التي تستوردها المستعمرات من دول أخرى غير بريطانيا لحماية منتوجاتها من المنافسة. هذه الإجراءات كانت لها انعكاسات سلبية على اقتصاد ساحل الذهب على غرار باقي مستعمرات بريطانيا حيث انخفضت المداخيل بشكل حاد وبدأت بوادر أزمة بين مزارعي الكاكاو والتجار الأوربيين، الذين كانوا يتحكمون في الأسعار، تلوح في الأفق.

أزمة الكاكاو(38_1937)

وقعت هذه الأزمة بين مزارعي الكاكاو والتجار والشركات الأوربية بسبب الأسعار المتدنية للكاكاو التي كان يفرضها هؤلاء التجار على المزارعين (أنظر الجدول 3) الذين رفضوها وقرروا بالإجماع على

الجدول 3: التغيرات في أسعار الكاكاو أثناء وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية(السنة المرجعية 1928=100)

المرجع: N.A. Cox George, The Gold Coast Experience, 1914-50, London, 1973 p.61

السنوات	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939
التغيرات في الاسعار %	115 ,	100	71.5	57.3	44	46.1	38.6	36.1	38.2	51.9	64.6	39.7	33.1

عدم بيع منتجاتهم بهده الأسعار بل ذهبوا ابعد من دالك باتخاذهم قرارا بمقاطعة المنتجات البريطانية وهنا أحست الحكومة المركزية بالخطر باعتبار هكذا إجراء إذا توسع إلى مستعمرات أخرى فإنه حتما يضر بمصالحها ولذلك تدخلت لحل النزاع بإرسال لجنة تحقيق وحينها قال ممثل المزارعين المحليين كوجو بروني لممثل التجار الأوربيين مدير الشركة الإفريقية المتحدة:" نحمد الله أن المشكل

25 John Bowle, The Imperial Achievement, London, Pelican Books, 1974, p.520

طفى على السطح وإلا فان وضعية مزارعي الكاكاو بالاشانتي تكون سيئة للغاية. لماذا نحن الأفارقة لا نجتمع ونتخذ قرارا بمقاطعة البضائع المستوردة؟ لماذا انتم أيها التجار تبيعون لنا سلعكم بأسعار مرتفعة وتريدون أخذ هذا القليل الذي نملك بدون مقابل؟"[26]

ان قرار رفض بيع المنتوج بأسعار منخفضة و مقاطعة البضائع البريطانية من طرف المزارعين المحليين كان كافياً لأحداث ارتباك على مستوى الحكومة المركزية حسب قول روداهوارد في كتابه "الاستعمار و التخلف في غانا. و استطاعت لجنة التحقيق نويل أن تصل إلى هدنة بين الطرفين بعد أن ادانة تجاوزات الشركات الاجنبية باحتكارها لسوق الكاكاو و تحكمها في الاسعار من جانب واحد[27] و اقترحت انشاء وكالات تسويق جماعية و التي تحولت لاحقاً مكتب تسويق الكاكا[28] و ، لتتدخل بعد ذلك الحكومة المحلية بشكل كامل في مراقبة شراء الكاكاو و عبر وزارة التغذية و كان ذلك سنة 1939 بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية .

ان أزمة الكاكاو (39-1937) كانت بمثابة درس للمزارعين المحليين حيث ادركوا أنهم وقعوا في فخ عندما تخلوا عن انتاج غذائهم في ظل اقتصاد الكفاف و انخرطوا بشكل مكثف في انتاج المحصول النقدي (الكاكاو)عندما تم اغرائهم بأسعار كانت تكفيهم لشراء غذائهم بالإضافة إلى السلع الاوروبية خاصة الألبسة .

الخاتمة

إن اصل مشكل الغذاء في افريقيا واحد، و ما حالة ساحل الذهب أو ما يعرف حالياً بغانا إلا نموذج حيث يمكن تعميمه على معظم الدول التى كانت مستعمرة سابقاً أيا كانت جنسية هذا الإستعمار ولقد رأينا كيف تظافرت جهود الأوروبيين من تجار و مبشرين و رجال سياسة كل من موقعه في اقناع المزارعين المحليين في ساحل الذهب بالتخلي عن انتاج غذائهم في ظل الاقتصاد التقليدي المبني على الكفاف و التحول إلى اقتصاد مبني على المحاصيل النقدية، كما عملت من خلال الجمعيات التبشيرية على توفير المساعدات التقنية للفلاحين لزيادة الانتاج و القضاء على الافات التى تصيب المحاصيل. التجار و الشركات الاوروبية من جهتها عملت على اغراء الفلاحين بتقديم اسعار مغرية جداً للمحاصيل النقدية لحثهم على التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المحاصيل النقدية أما الجهات الرسمية أي الحكومة

---

26 Boahen, op.cit., p. 148

27 Crowder, M., West Africa Under Colonial Rule, London, Hutchinson, 1968, p. 476

28 Hopkins, A. G., An Economic History of West Africa, London, Longman, p. 265 1975

الاستعمارية المحلية و المركزية، بالنسبة لنموذج بريطانيا مثلاً، عملت على اجراء عمليات مسح شاملة للاراضي و دراسات علمية دقيقة من أجل تخصيص كل مستعمرة في المنتوج الذي يلائمها من حيث التربة و المناخ و غيرها من العوامل و عملت أيضاعلى توفير البنى التحتية للرفع من قدرات تصدير المواد الأولية لدى المستعمرات. ان هذه الاجراءات جاءت في اطار التقسيم الدولي للعمل بحيث تتخصص المستعمرات في انتاج المواد الأولية التي لا تتحكم في سعر بيعها حيث غالباً ما تتعرض لأزمات مالية بسبب عمليات الاحتكار و المضاربة من طرف الشركات الاوروبية .

أن البنى التحتية الاقتصادية التي وضع أساسها الاستعمار سواء البريطاني أو الفرنسي أو غيرهما، و المبنية على اقتصاد المنتوج الواحد و الذي هو عبارة عن مادة أولية تصدر لاقتصاد المركز في اطار التقسيم الدولي للعمل و الذي أحدث تغييرا بالغ الأهمية في علاقة الانسان الإفريقي بالأرض فبعد أن كان يأكل غذائه منها أصبح يأكله من أرض غيرها في ظل تبعية غذائية شبه تامة فرضها الاستعمار من خلال هذا التقسيم الدولي للعمل و بالتالي فان نموذج ساحل الذهب الذي هو موضوع المداخلة يمكن تعميمه ليس فقط على مستعمرات بريطانيا بل على كل المستعمرات في العالم في علاقتها بالدول الاستعمارية في اطار العلاقة بين اقتصاديات التخوم أو المحيط و اقتصاد المركز. من أجل دعم هذا الطرح يمكن إضافة نموذج أخر على سبيل المثال لا للحصر و يتمثل في فرنسا باعتبارها قوة استعمارية تأتي في المرتبة الثانية بعد بريطانيا، من حيث عدد المستعمرات، و علاقتها بالجزائر من الناحية الاقتصادية فلقد كان وضع الجزائر مشابهاً بها إلى حد كبير لوضع ساحل الذهب قبل بسط السيادة الفرنسية و البريطانية على البلدين فكما رأينا أن ساحل الذهب كان مكتفياً غذائياً و كان يصدر الفائض منه و نفس الشيء بالنسبة للجزائر كانت مكتفية ذاتيا و كانت تصدر القمح لأروبا فالتغير الذي جلبه الاستعمار للبلدين بأن استبدال بساحل الذهب انتاج الأرز و الدخن بالكاكاو و في الجزائر القمح بالكروم باعتبارها زراعة نقدية تستعمل كمادة أولية لصناعة الخمور في إطار بناء إقتصاديات محيط لخدمة إقتصاديات المركز بأن توفر لها المواد الأولية و تستهلك منتجاتها.إن هذه التبعية الغذائية تعدت الجانب الإقتصادي إلى الجانب السياسي بعد أن صارت الدول المصنعة تستعملها أوراق ضغط رهنت إستقلالية القرار السياسي لعديد من الدول الإفريقيية.

المراجع:

I. الكتب:

1- Albertini, R. V., Decolonization, London, 1971

2- Boahen, A., Ghana : Evolution and Change in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Longman, 1975

3- Bowle, J., The Imperial Achievement, London, Pelican Books, 1974

4- Crowder, M., West Africa Under Colonial Rule, London, Hutchinson, 1968

5- Duignan, P. and Gann, L. H., Colonialism in Africa (1870-1960), Cambridge University Press, 1975

6- Feinberg M., Harvey Africans and Europeans in West Africa, Vol. 79, part 7, The American Philosophical Society, Independence Square Philadelphia, 1989

7- Godfrey N. Brown, An Active History of Ghana, Vol. 1 From the Earliest Times to 1844, George Allen & Unwin Ltd, London, 1961

8- Hopkins, A. G., An Economic History of West Africa, London, Longman, 1975

9- Howard, R., Colonialism and Underdevelopment in Ghana, London, Croom Helm, 1978

10- Lee, J. M., and Petter Martin, The Colonial Office, War and Development Policy, London, Maurice Temple Smith, 1982

11- Miller, R., Africa, Hazell Watson & Winey Ltd., Aylesbury, Bucks, Great Britain, 1967

12- N. A. Cox George, The Gold Coast (Ghana) Experience 1914 – 1950, London, 1973

13- Niculescu, B., Colonial Planning, London, George Allen& Unwin Ltd, 1958

14- Oliver, R. and Atmore, A., Africa Since 1800, Cambridge University Press, 1994

15- Ray A. Kea, Plantations and Labour in the South-east Gold Coast from the Eighteenth to the Mid Nineteenth century, African Studies Series 86, Edited by Robin Law, Cambridge University Press

16- Samir, A., *L'Afrique de l'Ouest Bloquée - l'Economie Politique de la Colonization, 1880-1970*, Paris Edition de Minuit, 1971

II. المقالات:

1. Philip D. Curtin, *Guggisberg,* The American Historical Review, Vol. 73, N°. 3 (Feb., 1968)
2. Edward Reynold, *The Task of Economic History,* The Journal of Economic History, Vol. 35, No. 1, (March, 1975)
3. Irene Odotei, *Pre colonial Economic Activities of Ga*, Research Review (NS), Vol.11, Nos 1&2, 1995

III. المواقع الإلكترونية:

1. http://en.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BA1_Prebisch, 15/01/2013
2. http://science.jrank.org/pages/8687/colonialism-Africa-Typologies-colonialism.html #ixzz23Mapure9
3. http://www.studentsfriend.com/sf/part2see/part2-3html